

قول أبي حنيفة وعليه مشي الأئمة المصنفون **قوله**
 ومن خرج من بلدة حاجات في الطريق وأوصى أن يخرج
 عنه حج عنه من بلدة عند أبي حنيفة قال الإمام جمال
 الإسلام وقال لا يخرج من حيث بلغ وعلى هذا إذا ما زال الحاج
 عن غيره في الطريق حج عن الميت من بلدة عنه والصحيح
 قوله واختاره المحبوني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم
قوله ومن حج الرخصة لم يكن رجوعا قال في الهداية
 كذا ذكره محمد وقال أبو يوسف يكون رجوعا ورجح قول محمد
 واعتمد الإمام المحبوني والنسفي وغيرهما **قوله** ومن
 أوصى لجيرائه فهم ملاصقون عند أبي حنيفة قال الأئمة
 وقال محمد بن الحسن استحسن أن يكون كل من صلى بمجاعة
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال كشاف المحرر أن الرعين
 دارا والصحيح قول أبي حنيفة وعليه مشي الإمام البرهاني
 والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم **قوله** ومن أوصى
 لأقربائه فالرخصة للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم
 لا يدخل فيه الموالدان والولد يكون لأثنين فصاعدا وإذا
 أوصى بذلك ولم يمان وخالف فالرخصة لعبد أبي حنيفة

تأليف

فان كان له عم وخالف فلم يصف والمحال نصف وقال
 أبو يوسف ومحمد الرخصة لكل من نسب إلى أبي له
 في الإسلام قال في زاد الفقهاء وأثر الهدى والصحيح قول
 أبي حنيفة وعليه اعتمد المحبوني والنسفي وغيرهما
قوله وإن أوصى له بثلاث ثيابه فبذلك ثلثاها وبقي
 ثلثاها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق إلا ثلث
 ما بقي من الثياب الهداية قالوا هذا إذا كانت الثياب مائة
 مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم
قوله ومن أوصى لرجل بخارية فولدت بعد موت الوصي
 ولدا قبل أن تقبل الموصي له ثم قبل وهما خزان من الثلث
 فهما للموصي له ولم يخرج من الثلث ضربا لثلث وأخذ ما
 يخصه منهما جميعا عند أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
 يأخذ ذلك من المأمور فان فضل شيء أحده من الولد واختار
 البرهاني والنسفي وغيرهما **قوله** ومن أوصى لزيد
 وعمر وثلث ماله فإذا عمر وميت فالثلث كله لزيد وعن
 أبي يوسف إذا لم يعلم بموت فله نصف الثلث وعلى الظاهر
 مشي المحبوني والنسفي وغيرهما **كتاب الفرائض**